

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب



تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ
03 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير
والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة
في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس
(عدد 2026/38)

وحول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ
03 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير
بصفته الجهة المنفذة لصندوق التكنولوجيا النظيفة والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة
التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة
قطاع الطاقة في تونس
(عدد 2026/39)

(طُلب فيهما استعجال النظر)

رئيس لجنة المالية: ماهر الكتاري

مقرر اللجنة: زينة جيب الله

نائب رئيس اللجنة: ظافر الصغيري



مسار دراسة مشروع قانون

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ
03 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير
والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة
في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس
(عدد 2026/38)

وحول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ
03 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير
بصفته الجهة المنفذة لصندوق التكنولوجيا النظيفة والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية
للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس
(عدد 2026/39)

- تاريخ ورود المشروعين: 17 جوان 2026
- تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 22 جوان 2026
- جلسة اللجنة: أيام 22 و 24 و 26 جوان 2026
- قرار اللجنة: الموافقة بإجماع الحاضرين

رئيس اللجنة: ماهر الكتاري

مقرر اللجنة: زينة جيب الله



تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ
03 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير
والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة
في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس
(عدد 2026/38)

وحول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ
03 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير
بصفته الجهة المنفذة لصندوق التكنولوجيا النظيفة والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية
للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس
(عدد 2026/39)

(1) تقديم مشروع القانون عدد 2026/38:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ
3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند
للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره ثلاثمائة وأربعة وثمانون مليون وثمانمائة ألف
(384.800.000) أورو أي ما يعادل أربعمائة مليون (400.000.000) دولارا أمريكيا وذلك للمساهمة
في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس.



١- الإطار العام:

تعتمد تونس اعتمادا شبه كلي على الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء (أكثر من 95 %)، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الطاقة على المستوى العالمي. هذا وقد سجلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال السنوات الأخيرة عجزا ماليا متواصلا جرّاء ارتفاع الأسعار على السوق العالمية.

ولمواجهة هذه التحديات قامت الحكومة بإطلاق برنامج طموح لإصلاح قطاع الكهرباء وتحسين أداء الشركة التونسية للكهرباء والغاز دون اللجوء إلى رفع تعريفات الكهرباء. حيث تم بتاريخ 5 فيفري 2025 إبرام عقد البرنامج للفترة 2024 - 2028 المبرم بين الدولة التونسية ممثلة في وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والشركة التونسية للكهرباء والغاز والذي يضم أهم المؤشرات المتعلقة بتحسين أداء القطاع خلال الفترة المذكورة.

وتتمثل أهم أهداف عقد البرنامج المذكور فيما يلي:

- تطوير الطاقات المتجددة وزيادة حصة الطاقات المتجددة من 5,1 % إلى 27 % بحلول سنة 2028 و 35 % موفى سنة 2030،
- تقليص تكاليف إمدادات الكهرباء بنسبة 23 %،
- تحسين نسبة تغطية التكلفة من 60 % إلى 80 %،
- خفض منحة الدعم العمومي على كامل مدة البرنامج بمقدار 2045 مليون دينار،
- تحسين الأداء المالي والفني للشركة التونسية للكهرباء والغاز وتحسين النتيجة الصافية للشركة التونسية للكهرباء والغاز على كامل مدة البرنامج بمقدار 2951 مليون دينار،
- تعبئة 2,8 مليار دولار من الاستثمارات الخاصة،
- إحداث 30600 موطن شغل (29500 موطن شغل في مرحلة بناء محطات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة من طرف الخواص و 1100 موطن شغل في مرحلة الاستغلال)،
- تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ 7 مليون طن مكافئ.

٢- برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس:

برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس هو برنامج حسب الأهداف سيتم تمويله من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق التكنولوجيا النظيفة، حيث تم استقاء مختلف المؤشرات المضمنة بهذا البرنامج من تلك المدرجة بعقد البرنامج سابق الذكر والممضى بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة.



يهدف هذا المشروع إلى دعم الطاقات المتجددة وتحسين نجاعة خدمات الشركة من خلال تحسين توازناتها المالية ومردوديتها التجارية باعتبارها الركيزة الأساسية للنهوض بالقطاع، حيث تبين من خلال التوقعات المالية للفترة 2024 - 2028، حاجة الشركة إلى تمويلات ضخمة (في حدود 2000 مليون دينار سنويا بعد احتساب منحة الدعم)، وذلك قصد:

- تغطية العجز الحالي المترتب عن الفارق بين سعر البيع للكيلوواط ساعة بالنسبة للكهرباء وللطن مكافئ نفط بالنسبة للغاز والكلفة الحقيقية للوحدتين المذكورتين (نسبة التغطية 60 % بالنسبة للكهرباء و 40 % بالنسبة للغاز في موفى 2024)،

- تمكين الشركة من استكمال مسارها الإصلاحي وتحسين مردوديتها من خلال الترفيع في السيولة والتقليص من الكلفة الجزئية المحملة على الدولة لتغطية العجز بين السعر والكلفة.

وسيمكن هذا البرنامج من المساهمة في:

- استعادة الشركة لتوازناتها المالية،
- تحسين المؤشرات الفنية للشركة،
- تحسين المؤشرات التجارية للشركة،
- تعزيز أساليب حسن التصرف والحوكمة.

III - مكونات برنامج تحسين نجاعة وفاعلية قطاع الطاقة في تونس:

يشمل البرنامج ثلاث مجالات:

- المجال 1: تعزيز إنتاج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية:

- دخول 500 ميغاواط من الطاقة المتجددة من طرف الخواص حيز الاستغلال،
- توقيع عقود مع الخواص لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بقدرة 1000 ميغاواط،
- تحسين البنية التحتية لنقل وتوزيع الكهرباء،

- المجال 2: تحسين الأداء المالي والتجاري للشركة التونسية للكهرباء والغاز:

- تحسين استخلاص الفواتير ومتخلدات منح الدعم وخلاص المزودين،
- صرف منحة الدعم المسجلة بميزانية الدولة في الأجل،
- تدعيم البنية التحتية للعد وتقليص الخسائر التجارية.



- المجال 3: دعم الحوكمة والشفافية في المجال الطاقوي:

- إحداث هيئة تعديلية لقطاع الطاقة،
- نشر البيانات المالية وفقا لمعايير IFRS مع فصل محاسبي بين أنشطة الغاز والكهرباء،
- وضع خطط استثمارية طويلة المدى.

IV- الشروط المالية لقرض البنك الدولي:

- مبلغ القرض: 384.800.000 أورو (ما يعادل 400.000.000 دولار أمريكي)،
- فترة السداد: 43 سنة بما فيها 7 سنوات إمهال،
- نسبة الفائدة: تساوي نسبة الفائدة اليوريبور (Euribor) 6 أشهر + (النسبة المتغيرة للبنك (Spread Variable)،
- عمولة الافتتاح: 0,25 % من مبلغ القرض تدفع 60 يوما من تاريخ دخول اتفاقية القرض حيز النفاذ،
- عمولة التعهد: 0,25 % من المبلغ غير المستعمل من القرض تحتسب بعد 4 سنوات من تاريخ المصادقة على القرض من قبل مجلس إدارة البنك (29 أفريل 2025)،
- آخر أجل للسحب: 31 ديسمبر 2029،
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

(2) تقديم مشروع القانون عدد 39/2026:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بصفته الجهة المنفذة لصندوق التكنولوجيا النظيفة (FTP) والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره ثلاثون مليون (30.000.000) دولارا أمريكيا، وذلك للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفعالية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن صندوق التكنولوجيا النظيفة هو صندوق استثماري يديره البنك الدولي لدعم تطوير ونشر التقنيات النظيفة في البلدان النامية. تستهدف التمويلات المقدمة من قبل هذا الصندوق مشاريع ذات تقنيات منخفضة الكربون في قطاعات مثل الطاقة المتجددة، والنقل النظيف والزراعة المستدامة.



يسعى البنك الدولي من خلال إدارته لهذا الصندوق إلى تقديم الدعم الفني إلى الدول المستفيدة وتقييم المشاريع الممولة.

1- الإطار العام للبرنامج:

تعتمد تونس اعتمادا شبه كلي على الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء (أكثر من 95%)، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الطاقة على المستوى العالمي. وقد سجلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال السنوات الأخيرة عجزا متواصلا جراء ارتفاع الأسعار على السوق العالمية.

ويهدف مجابهة هذه التحديات، تولت الحكومة إطلاق برنامج طموح لإصلاح قطاع الكهرباء وتحسين أداء الشركة التونسية للكهرباء والغاز دون اللجوء إلى رفع تعريفات الكهرباء. حيث تم بتاريخ 5 فيفري 2025 إبرام عقد البرنامج للفترة 2024 - 2028 بين الدولة التونسية ممثلة في وزارة الصناعة والمناجم والطاقة من جهة، والشركة التونسية للكهرباء والغاز من جهة أخرى، والذي يضم أهم المؤشرات المتعلقة بتحسين القطاع خلال الفترة المذكورة.

وفي هذا الإطار يتنزل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس الذي يمثل برنامجا حسب الأهداف سيتم تمويله من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق التكنولوجيا النظيفة، وقد تم ضبط مختلف المؤشرات المضمنة بهذا البرنامج انطلاقا من تلك المدرجة بعقد البرنامج المشار إليه أعلاه.

ويهدف هذا البرنامج إلى دعم الطاقات المتجددة وتحسين نجاعة خدمات الشركة من خلال تحسين توازناتها المالية ومردوديتها التجارية وذلك باعتبارها الركيزة الأساسية للنهوض بالقطاع، وسيمكن هذا البرنامج من المساهمة في:

- استعادة الشركة لتوازناتها المالية،
- تحسين المؤشرات الفنية للشركة،
- تحسين المؤشرات التجارية للشركة،
- تعزيز أساليب حسن التصرف والحوكمة.



II - مكونات البرنامج:

تتمحور مكونات البرنامج حول ثلاثة مجالات:

- المجال 1: تعزيز إنتاج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية،
- المجال 2: تحسين الأداء المالي والتجاري للشركة التونسية للكهرباء والغاز،
- المجال 3: دعم الحوكمة في المجال الطاق.

III - قرض صندوق التكنولوجيا النظيفة:

يقتصر قرض الصندوق على تمويل أنشطة تطوير الطاقات المتجددة، خاصة من خلال:

- زيادة قدرات الإنتاج من مشاريع الطاقة الشمسية والرياح المنجزة من قبل المنتجين الخاص،
- توقيع اتفاقيات شراء الكهرباء بطاقة إنتاجية تبلغ 1000 ميغاواط مع منتجين خاص جدد،
- تعزيز دمج الطاقات المتجددة في الشبكة للحد من انبعاثات الغازات،
- التقليل من الاعتماد على الموارد الأحفورية في إنتاج الطاقة.

IV - الشروط المالية للقرض:

تتمثل الشروط المالية للقرض التفاضلي لصندوق التكنولوجيا النظيفة "FTP" فيما يلي:

- مبلغ القرض: 30.000.000 دولار أمريكي.
- فترة السداد: 30 سنة بما فيها 8 سنوات إمهال،
- نسبة الفائدة: قارة وتبلغ 1.33 %،
- عمولة الخدمات: 0.18 % من المبلغ غير المستعمل من القرض تحتسب 60 يوما من تاريخ توقيع اتفاقية القرض،
- آخر أجل للسحب: 31 ديسمبر 2029،
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.



- أعمال اللجنة:

تعهدت لجنة المالية والميزانية بالنظر في مشروع القانون عدد 38 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 18 أبريل 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج دعم إصلاح قطاع الطاقة، ومشروع القانون عدد 39 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة في التاريخ ذاته بين الجمهورية التونسية وصندوق التكنولوجيا النظيفة، والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل البرنامج نفسه، وذلك إثر إحالتهما من مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 22 جوان 2026، عملا بأحكام النظام الداخلي للمجلس.

ونظرت اللجنة، خلال جلستها المنعقدة في التاريخ ذاته، في مشروع القانونين بالاستناد إلى وثيقتي شرح الأسباب واتفاقيتي الضمان، وتداولت في مختلف الجوانب الأولية المتعلقة بمضمونهما، وقررت تنظيم جلسة استماع إلى ممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز، قصد استكمال عناصر النظر وإحاطة أعضاء اللجنة بالجوانب الفنية والاقتصادية والمالية المتصلة بالتمويلين موضوع مشروع القانونين.

وفي هذا الإطار، عقدت لجنة المالية والميزانية يوم الأربعاء 24 جوان 2026 جلسة استماع بحضور ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز.

واستهل رئيس اللجنة الأشغال بالتأكيد على أهمية المشروعين بالنظر إلى ارتباطهما بقطاع استراتيجي يمثل أحد أهم ركائز الأمن الطاقوي والتنمية الاقتصادية، مبرزا في المقابل أن استعجال عرضهما على أنظار مجلس نواب الشعب، رغم إمضاء اتفاقيتي التمويل منذ أواخر سنة 2025، لا ينبغي أن يحول دون ممارسة اللجنة لدورها الرقابي والتشريعي على الوجه الأكمل، بما يضمن دراسة مختلف الجوانب القانونية والمالية والفنية للمشروعين بكل ما يقتضيه ذلك من تدقيق وتمحيص.

وأكد في هذا السياق ضرورة تمكين اللجنة من جميع الوثائق المرجعية ذات الصلة، ولا سيما النسخة المترجمة من اتفاقيتي الضمان، وعقد البرنامج المبرم بين الدولة والشركة التونسية للكهرباء والغاز للفترة 2024-2028، إلى جانب المعطيات الفنية المتعلقة بالمشاريع المزمع إنجازها، والتكنولوجيات المعتمدة، وأجال التنفيذ، ونسبة مساهمة المؤسسات التونسية في إنجازها، بما يمكن من تقييم مدى جدوى التمويل المقترح وقدرته على تحقيق الأهداف المرسومة، وتفاذي الصعوبات التي عرفها تنفيذ بعض المشاريع الكبرى في قطاع الطاقة.



كما شدد على أن نجاح البرنامج الإصلاحي يظل رهين اقترانه بإصلاحات هيكلية فعلية، تشمل بالخصوص تطوير شبكات نقل وتوزيع الكهرباء، وتسريع إنجاز مشاريع الشبكات الذكية، وتبسيط إجراءات ربط المستثمرين الخواص بمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، بما يضمن تحسين أداء المرفق العمومي للطاقة وتعزيز مساهمته في تحقيق الانتقال الطاقى.

ومن جهته، أبرز نائب رئيس اللجنة الأهمية الاستراتيجية لمشروع القانونين، اعتبارا لارتباطهما المباشر بالبرنامج الوطني لإصلاح قطاع الطاقة وتحسين أداء الشركة التونسية للكهرباء والغاز في ظرف يتسم بتزايد الضغوط المسلطة على المنظومة الطاقية والمالية العمومية.

وأشار إلى أن التمويلين موضوع المشروعين، والمتمثلين في قرض بقيمة 384,8 مليون أورو من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وآخر بقيمة 30 مليون دولار أمريكي من صندوق التكنولوجيا النظيفة، يندرجان في إطار برنامج إصلاحي يستهدف تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة، ملاحظا أن الوثائق المعروضة على اللجنة أبرزت استمرار اعتماد إنتاج الكهرباء في تونس بنسبة تفوق 95% على الغاز الطبيعي، بما يجعل كلفة الإنتاج شديدة التأثير بتقلبات الأسعار العالمية للمحروقات وأسعار الصرف.

وأضاف أن الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز مازالت تشهد إشكاليات هيكلية ناجمة أساسا عن اتساع الفجوة بين كلفة الإنتاج والتعريفات المعتمدة، وهو ما يفرض تعبئة موارد مالية هامة لتأمين استمرارية المرفق العمومي وضمان توازناته المالية.

وبين أن البرنامج الإصلاحي يتضمن جملة من المؤشرات الكمية الطموحة، من بينها الترفيع في مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى 27% في أفق سنة 2028 و 35% في أفق سنة 2030، والتقليص في كلفة التزود بالطاقة، والحد من أعباء الدعم العمومي، وتحسين المؤشرات المالية للشركة، واستقطاب استثمارات خاصة هامة، فضلا عن الإسهام في تقليص الانبعاثات الكربونية ودعم الانتقال الطاقى.

وأكد في ختام مداخلته أن مسؤولية اللجنة تقتضي التثبت من مدى واقعية هذه المؤشرات، وقابلية تنفيذها ضمن الأجال المحددة، ومدى كفاية الإصلاحات المبرمجة لضمان حسن توظيف القروض وحماية المال العام وتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية المرجوة.



ثم قدم ممثلو الشركة التونسية للكهرباء والغاز عرضاً شاملاً استعرضوا من خلاله الإطار العام الذي يندرج ضمنه مشروعا القانونين، مبينين أن اتفاقيتي التمويل تمثلان أحد مكونات برنامج إصلاح وتحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة، الذي أقره المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 23 نوفمبر 2024 والمخصص للنظر في وضعية الشركة وأفاق إصلاحها.

وأوضحوا أنه تم في هذا الإطار، إبرام عقد برنامج بين الدولة والشركة للفترة 2024-2028 بتاريخ 5 فيفري 2025 يتضمن جملة من الالتزامات المتبادلة الرامية إلى تحسين الأداء المالي والفني والتجاري للمؤسسة، ودعم التحول الطاقوي والتحول الرقمي، وتعزيز استدامة التوازنات المالية، إلى جانب إحداث لجنة وزارية متعددة الاختصاصات تتولى متابعة تنفيذ عقد البرنامج ومعالجة الصعوبات التي قد تعترض إنجازه، وقد عقدت إلى حد الآن ثلاث جلسات متابعة.

وبين ممثلو الشركة أن عقد البرنامج يركز على أربعة محاور رئيسية. وبهم المحور الأول إصلاح الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تسوية متخلدات الدولة والإدارات العمومية بعنوان استهلاك الكهرباء والغاز، وجدولة مستحقات الدعم المتراكمة، وتحسين استخلاص الديون لدى مختلف الحرفاء، والتقليص من آجال خلاص المزودين بما يعزز سيولة الشركة ويمكنها من الإيفاء بالتزاماتها المالية.

ويتعلق المحور الثاني بتحسين الأداء الفني عبر الترفيع في القدرة المركزة للطاقات المتجددة، وتحسين مردودية محطات الإنتاج، والحد من الفاقد الطاقوي، وتحسين شبكات النقل والتوزيع واستمرارية التزود بالكهرباء.

أما المحور الثالث، فيستهدف الارتقاء بالأداء التجاري من خلال تحسين نسب استخلاص الفواتير، وتقليص آجال الربط بشبكتي الكهرباء والغاز، وتطوير الخدمات الرقمية، والتوسع في اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني والخدمات الرقمية المسداة للحرفاء.

وبهم المحور الرابع تعزيز الحوكمة والشفافية، وذلك عبر تطوير منظومة التصرف، واعتماد النمذجة المالية متعددة السنوات، وإعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)، والفصل المحاسبي بين أنشطة الكهرباء والغاز، فضلاً عن تحسين منظومة إنجاز المشاريع وإجراءات إبرام الصفقات.



وأشار ممثلو الشركة إلى أن تحقيق هذه الأهداف يستوجب تعبئة استثمارات هامة لتطوير وسائل الإنتاج، وتعزيز شبكات النقل والتوزيع، ودعم مشاريع الطاقات المتجددة، الأمر الذي يقتضي اللجوء إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير للحصول على تمويل في إطار برنامج قائم على النتائج (PforR)، تعتمد فيه عمليات صرف التمويل على مدى تحقيق المؤشرات والأهداف المتفق عليها بين الجانبين.

ويتكون هذا التمويل من قرض أول بقيمة 384,8 مليون أورو يمنحه البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقرض ثان بقيمة 30 مليون دولار أمريكي يمنحه صندوق التكنولوجيا النظيفة، وبهدفان إلى تمويل برنامج متكامل للإصلاح لا يقتصر على اقتناء التجهيزات، وإنما يشمل جملة من الإصلاحات الهيكلية الكفيلة بتحسين أداء قطاع الطاقة.

وأوضحوا أن البرنامج يركز على ثلاثة مجالات تدخل رئيسية، يتمثل أولها في تسريع إدماج الطاقات المتجددة عبر إدخال 500 ميغاواط من القدرات الإنتاجية حيز الاستغلال، وإبرام عقود إضافية لإنتاج ألف ميغاواط من الكهرباء، بالتوازي مع تدعيم شبكات النقل والتوزيع.

أما المجال الثاني، فيتعلق بتحسين الأداء المالي والتشغيلي للشركة، من خلال تحسين استخلاص الفواتير وتسوية مستحقات الدعم، والحد من الخسائر التجارية، وتعزيز البنية التحتية للعدادات، وتحسين نسق خلاص المزودين.

ويتمثل المجال الثالث في دعم الحوكمة والشفافية عبر استكمال الإصلاحات المؤسسية، وإحداث الهيئة التعديلية لقطاع الطاقة واعتماد المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية، وإرساء تخطيط استثماري طويل المدى.

وأضاف ممثلو الشركة أن خصوصية هذا التمويل تتمثل في ارتباطه بتحقيق النتائج، حيث لا يتم إلغاء الاعتمادات غير المسحوبة عند تعذر تحقيق بعض المؤشرات خلال سنة معينة، وإنما يمكن سحبها لاحقاً إلى غاية سنة 2028 عند استكمال المؤشرات المطلوبة. كما بينوا أن الشركة ستكون استناداً إلى النتائج المحققة خلال سنة 2025، قادرة على سحب جزء هام من التمويل مباشرة إثر دخول الاتفاقيتين حيز النفاذ بما من شأنه أن يدعم سيولتها المالية ويساعدها على تنفيذ برنامجها الاستثماري.



وتناول العرض الوضعية المالية الراهنة للشركة، حيث أبرز ممثلوها أن الصعوبات التي تعانيها تعود أساسا إلى عدم تغطية التعريفات المعتمدة للكلفة الحقيقية لإنتاج الكهرباء والغاز، فضلا عن الارتفاع المتواصل لكلفة المحروقات التي تمثل النسبة الأكبر من كلفة الإنتاج وهو ما يجعل نتائج الشركة رهينة لتقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف.

كما استعرضوا تطور متخللات الدعم، وحجم المديونية، ومستحقات الشركة لدى مختلف الحرفاء، مبرزين أن عقد البرنامج تضمن إجراءات عملية لمعالجة هذه الإشكاليات من خلال جدولة الديون وتحسين الاستخلاص والالتزام بصرف مستحقات الدعم في آجال محددة.

وفي سياق متصل، قدمت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط عرضا أبرزت فيه أن البرنامج الإصلاحي يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقى في أفق سنة 2035، التي تهدف إلى تنويع المزيج الطاقى، وتعزيز مساهمة الطاقات المتجددة، وتحسين النجاعة الطاقية، والحد من التبعية الطاقية للخارج، بما يساهم في تعزيز الأمن الطاقى، والتقليل من الضغط المسلط على ميزان المدفوعات والمالية العمومية.

وأضافت أن هذه الاستراتيجية ترمي إلى الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء والتقليل من استهلاك الطاقة الأولية والانبعاثات الكربونية بالتوازي مع إنجاز عدد من المشاريع الكبرى في مجالات إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها، بما في ذلك مشاريع الربط الكهربائي والشبكات الذكية ومحطات الطاقات المتجددة بما يعزز استدامة المنظومة الطاقية الوطنية.

وإثر الاستماع إلى العرضين المقدمين من ممثلي الشركة التونسية للكهرباء والغاز ووزارة الاقتصاد والتخطيط، تداول أعضاء اللجنة في مختلف الجوانب المتصلة بمشروع القانونين، حيث ثمنوا التوجه نحو دعم برنامج الانتقال الطاقى وتعزيز حوكمة قطاع الطاقة، باعتباره خيارا استراتيجيا يهدف إلى الحد من التبعية الطاقية وتحسين استدامة المالية العمومية. غير أنهم أكدوا في المقابل أن نجاح هذا البرنامج يظل رهينا بمدى واقعية فرضياته ونجاعة الإصلاحات المرافقة له، وقدرتها على تحقيق النتائج المعلنة في الآجال المحددة.

وفي هذا الإطار، تركّزت تدخلات النواب على المحاور التالية:



الإصلاحات الاستراتيجية والانتقال الطاقى

تساءل النواب عن مدى واقعية برنامج إصلاح قطاع الطاقة في ظل الوضعية المالية الحالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، وعن مدى قدرة هذا البرنامج على تحقيق الأهداف المعلنة، وخاصة المتعلقة بالرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء، والتقليص من كلفة الإنتاج، والحد من أعباء الدعم، وتحسين المؤشرات المالية للمؤسسة.

كما استفسروا عن الإجراءات العملية التي اتخذتها الدولة لتوفير مناخ استثماري ملائم يمكن من تعبئة الاستثمارات الخاصة المبرمجة، وتذليل الصعوبات الإدارية والتنظيمية التي تعترض المستثمرين، بما يسمح بإنجاز مشاريع الطاقات المتجددة في الآجال المحددة وتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقى.

وأكد عدد من النواب أن نجاح الانتقال الطاقى لا يقتصر على توفير التمويلات، وإنما يقتضي إصلاحات هيكلية عميقة، تشمل تبسيط الإجراءات، وتطوير الإطار القانوني، ودعم الاستثمار، وتحسين التصرف في منظومة الطاقة، معتبرين أن الانتقال الطاقى يمثل خيارا استراتيجيا لتحقيق السيادة الطاقية والتقليص من هشاشة الاقتصاد الوطني تجاه تقلبات الأسواق العالمية.

الجوانب المالية والتمويل

واستأثر الجانب المالي بجزء هام من النقاش، حيث تساءل النواب عن مبررات اللجوء إلى هذا التمويل، وأسباب اختيار البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومدى ملائمة آلية التمويل القائم على النتائج لطبيعة البرنامج الإصلاحي.

كما استفسروا عن شروط القرضين، ولا سيما مدة السداد، وفترة الإمهال، ونسب الفائدة، والعمولات الموظفة، ومدى تنافسيتها مقارنة ببدائل التمويل الأخرى، فضلا عن انعكاسات الضمان الذي ستسديه الدولة لفائدة القرضين على التوازنات المالية العمومية.

وتناول النقاش كذلك الجدوى الاقتصادية للاقتراض طويل الأمد لتمويل مشاريع وتجهيزات قد تتطور تقنياتها قبل انتهاء مدة السداد، ومدى قدرة البرنامج على تحقيق المردودية الاقتصادية والمالية الكفيلة بتبرير هذه الالتزامات.



كما طلب النواب توضيحات بشأن آلية صرف التمويل المرتبط بالنتائج، ومدى ارتباط عمليات السحب بتحقيق المؤشرات المتفق عليها، وانعكاسات أي تأخير في تنفيذ الإصلاحات أو المشاريع على نسق تعبئة الموارد المالية.

➤ الوضعية المالية للشركة

واهتم جانب هام من النقاش بالوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، حيث استفسر النواب عن الإجراءات العملية المزمع اتخاذها لتحسين التوازنات المالية للمؤسسة، والتقليص من العجز الهيكلي، والرفع من نسبة تغطية كلفة الإنتاج، دون تحميل المستهلك أعباء إضافية.

كما تناولت التدخلات تطور مديونية الشركة، ومتخللات الدعم، ومستحققاتها لدى المؤسسات العمومية والحرفاء الخواص، مع الدعوة إلى وضع برنامج واضح لتحسين الاستخلاص، وتسوية الديون المتراكمة، وتعزيز السيولة المالية للمؤسسة.

➤ تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة

وتساءل النواب عن مدى تقدم إنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، وعدد العقود المبرمة مع المستثمرين الخواص، ومدى جاهزية شبكات النقل والتوزيع لاستيعاب القدرات الإنتاجية الجديدة، فضلا عن مدى تقدم مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، وأسباب التأخير المسجل في إنجازه.

كما دعوا إلى بيان مدى مساهمة هذه المشاريع في تحسين أمن التزود بالطاقة، والحد من الاعتماد على الغاز الطبيعي، والتقليص من كلفة الإنتاج على المدى المتوسط والبعيد.

➤ الحوكمة والإصلاحات المؤسسية

وأولى النواب اهتماما خاصا بالإصلاحات المرتبطة بحوكمة قطاع الطاقة، ولا سيما مشروع إحداث الهيئة التعديلية لقطاع الطاقة، حيث استفسروا عن مدى تقدم إعداد الإطار القانوني المنظم لها، وانعكاس إحداثها على تنظيم القطاع، وتعزيز الشفافية، وتحسين العلاقة بين مختلف المتدخلين.

كما أكدوا أهمية استكمال الإصلاحات المتعلقة بعصرنة التصرف، واعتماد المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية، وتحسين آليات متابعة تنفيذ المشاريع وتقييم الأداء.



✚ الفاقد الطاقى واستخلاص الديون

واعتبر النواب أن التقليس من الفاقد الطاقى يمثل أحد أهم عناصر الإصلاح، متسائلين عن الإجراءات العملية الكفيلة بالحد من الخسائر الفنية والتجارية، ومقاومة ظاهرة الربط غير القانوني بالشبكة واختلاس الكهرباء، التي تكبد الشركة خسائر مالية هامة.

كما دعوا إلى توضيح مدى تقدم مشروع العدادات الذكية، وخطة الشركة لتطوير شبكات التوزيع، والرفع من نجاعة المراقبة، إلى جانب بيان الإجراءات المتخذة لتحسين استخلاص مستحقات الشركة لدى مختلف الحرفاء والمؤسسات العمومية، باعتبارها من أبرز محددات استعادة التوازنات المالية للمؤسسة.

وتفاعلا مع مختلف الاستفسارات والملاحظات التي أثارها أعضاء اللجنة، قدم ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز جملة من التوضيحات، تناولت مختلف الجوانب الاستراتيجية والاقتصادية والمالية والفنية المرتبطة بمشروع القانونين، مؤكدين أن البرنامج المزمع تنفيذه لا يقتصر على تعبئة الموارد المالية اللازمة لإنجاز عدد من المشاريع، وإنما يندرج ضمن رؤية إصلاحية متكاملة تستهدف تعزيز نجاعة قطاع الطاقة، وتحسين مردودية الشركة التونسية للكهرباء والغاز، ودعم مسار الانتقال الطاقى بما يضمن استدامة المنظومة الطاقية الوطنية.

✚ فيما يتعلق بالإصلاحات الاستراتيجية وبرنامج الانتقال الطاقى

أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط، في معرض الرد على التساؤلات المتعلقة بمدى واقعية البرنامج الإصلاحي وقدرته على تحقيق الأهداف المرسومة، أن هذا البرنامج يندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقى، التي ترمي إلى إرساء منظومة طاقية أكثر تنوعا واستدامة، من خلال الرفع التدريجي لمساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء، وتحسين النجاعة الطاقية، والحد من التبعية الطاقية للخارج، بما يعزز أمن التزود بالطاقة ويحد من انعكاسات تقلبات الأسواق العالمية على الاقتصاد الوطنى والمالية العمومية.



وأضافوا أن البرنامج يمثل ثمرة مسار تشاركي بين مختلف الهياكل المتدخلة في قطاع الطاقة، وقد تم ضبط أهدافه ومؤشرات إنجازه وفق مقاربة تراعي الإمكانات الوطنية والالتزامات الدولية لتونس، مع الحرص على ضمان التكامل بين الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والمالية والفنية، بما يكفل تحقيق النتائج المرجوة في إطار رؤية متوسطة وطويلة المدى.

ومن جهتهم، بين ممثلو الشركة التونسية للكهرباء والغاز أن الإصلاحات المبرمجة لا تقتصر على إنجاز مشاريع استثمارية جديدة، وإنما تشمل مراجعة أساليب التصرف، وتحسين مردودية المؤسسة، وتطوير البنية الأساسية لشبكات النقل والتوزيع، والارتقاء بجودة الخدمات، بما يمكن الشركة من الاضطلاع بدورها في تنفيذ السياسة الوطنية للانتقال الطاقى وتحقيق مؤشرات الأداء المتفق بشأنها.

✚ فيما يتعلق بالتمويل وآلية تنفيذه

وردا على الاستفسارات المتعلقة بأسباب اللجوء إلى البنك الدولي وشروط التمويل، أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن اختيار هذه المؤسسة المالية الدولية يستند إلى ما توفره من خبرة في مرافقة برامج الإصلاح، إلى جانب ما تتميز به التمويلات الممنوحة في إطارها من شروط ميسرة وأجال سداد ملائمة، فضلا عن الدعم الفني الذي يؤمن حسن تنفيذ البرنامج ومتابعة مختلف مراحله.

وأكدوا أن التمويل يعتمد آلية "التمويل المرتبط بالنتائج"، التي تقوم على ربط صرف الموارد المالية بتحقيق مؤشرات أداء وإصلاحات محددة مسبقا، بما يعزز نجاعة الإنفاق العمومي، ويرسخ مبادئ المساءلة والشفافية، ويضمن المتابعة الدورية لمستوى تقدم البرنامج، باعتبار أن هذه الآلية لا تقتصر على تمويل النفقات، وإنما تستهدف بالأساس مرافقة الإصلاحات الهيكلية وضمان تحقيق أهدافها.

ومن جهتهم، أوضح ممثلو الشركة أن هذا التمويل موجه إلى تنفيذ برنامج الإصلاح في مختلف مكوناته، وليس إلى تغطية نفقات التسيير، مبينين أن طبيعة التمويل المعتمد تتيح للشركة تعبئة الموارد تباعا بحسب مستوى التقدم في إنجاز الإصلاحات وتحقيق المؤشرات المتفق عليها، بما يوفر مرونة في تنفيذ البرنامج ويضمن حسن توظيف الاعتمادات المرصودة.



فيما يتعلق بالوضعية المالية للشركة

وبخصوص الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، أوضح ممثلوها أن الصعوبات التي تواجهها تعود إلى جملة من العوامل الهيكلية، في مقدمتها استمرار الفارق بين الكلفة الحقيقية لإنتاج الكهرباء والغاز والتعريفات المعتمدة، إلى جانب الارتفاع المتواصل لكلفة المحروقات وتقلبات أسعار الصرف، فضلا عما ترتب عن تراكم مستحقات الدعم والديون غير المستخلصة من تأثير مباشر على توازناتها المالية وقدرتها على تمويل استثماراتها.

وأكدوا أن عقد البرنامج تضمن حزمة متكاملة من الإجراءات الرامية إلى معالجة هذه الاختلالات بصورة تدريجية، من خلال تحسين استخلاص المستحقات، وتسوية الديون، وترشيد النفقات، وتعزيز التصرف في الموارد، بما يمكن المؤسسة من استعادة توازناتها المالية وضمان استمرارية المرفق العمومي في أفضل الظروف.

وفي السياق ذاته، أفاد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط بأن الدولة ملتزمة بتنفيذ التعهدات المحملة عليها بمقتضى عقد البرنامج، ومواصلة التنسيق مع مختلف المتدخلين لضمان توفير الظروف الملائمة لإنجاح الإصلاحات المبرمجة وتحقيق الأهداف المتفق عليها.

فيما يتعلق بتطوير مشاريع الطاقات المتجددة

وفي معرض الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمدى تقدم مشاريع الطاقات المتجددة، أوضح ممثلو الشركة أن البرنامج يهدف إلى التسريع في إدماج الكهرباء المنتجة من المصادر المتجددة ضمن المنظومة الوطنية، بالتوازي مع تطوير شبكات النقل والتوزيع بما يضمن استيعاب القدرات الإنتاجية الجديدة، وتحسين موثوقية الشبكة الكهربائية وجودة التزود.

كما بينوا أن مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا يمثل أحد المشاريع الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز اندماج الشبكة الوطنية ضمن الفضاء الكهربائي الإقليمي، وفتح آفاق جديدة لتبادل الطاقة، بما يدعم أمن التزود ويرفع من مردودية الاستثمارات المنجزة في مجال الطاقات المتجددة.

وأكد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن هذه المشاريع تندرج ضمن التوجهات الوطنية الرامية إلى تنويع مصادر إنتاج الكهرباء، والتقليص من الاعتماد على الغاز الطبيعي، والحد من كلفة الإنتاج على المدى المتوسط والبعيد، بما ينعكس إيجابا على التوازنات الاقتصادية والمالية.



✚ فيما يتعلق بالحوكمة والإصلاحات المؤسسية

وردا على التساؤلات المتعلقة بالحوكمة، أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن البرنامج يتضمن جملة من الإصلاحات المؤسسية الهادفة إلى تطوير الإطار المنظم لقطاع الطاقة، وفي مقدمتها استكمال مسار إحداث الهيئة التعديلية لقطاع الطاقة، باعتبارها آلية من شأنها دعم الشفافية، وتحسين تنظيم القطاع، وتعزيز الثقة لدى مختلف المتدخلين والمستثمرين.

ومن جهتهم، بين ممثلو الشركة أن المؤسسة شرعت في تنفيذ إصلاحات داخلية تشمل تطوير منظومة التصرف، واعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي، والفصل المحاسبي بين أنشطة الكهرباء والغاز، وإرساء أدوات حديثة للتخطيط ومتابعة المشاريع، بما يعزز الحوكمة ويرفع من نجاعة التصرف في الموارد.

✚ فيما يتعلق بالفاقد الطاقى وتحسين الاستخلاص

وبخصوص الإجراءات المزمع اتخاذها للحد من الفاقد الطاقى، أوضح ممثلو الشركة أن البرنامج يتضمن جملة من التدخلات الرامية إلى تطوير شبكات النقل والتوزيع، وتعميم العدادات الذكية تدريجيا، وتعزيز آليات المراقبة والتصدي لظاهرة الربط غير القانوني بالشبكة، بما يساهم في الحد من الخسائر الفنية والتجارية وتحسين مردودية الشبكة.

وأضافوا أن الشركة تعمل، بالتوازي مع ذلك، على تحسين منظومة استخلاص مستحقاتها، ومراجعة آليات المتابعة والتصرف في الديون، بما يعزز سيولتها المالية ويمكنها من تعبئة الموارد الذاتية الضرورية لمواصلة تنفيذ برامجها الاستثمارية.

(وفي ختام ردودهم، أكد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز أن نجاح البرنامج الإصلاحي يبقى رهينا بتكامل مختلف الإصلاحات المبرمجة، واستكمال تنفيذها في الأجل المحددة، باعتبارها تمثل دعامة أساسية لتحسين أداء قطاع الطاقة، وتعزيز استدامة المالية العمومية، ودعم الانتقال نحو منظومة طاقة أكثر نجاعة واستدامة.



وعقب استكمال الاستماع إلى مختلف التوضيحات والإجابات المقدمة من ممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز، تداول أعضاء اللجنة في مختلف المعطيات المقدمة، وثنوا المجهود المبذول لإرساء برنامج إصلاحي يهدف إلى تحسين حوكمة قطاع الطاقة وتعزيز استدامته المالية والفنية. غير أنهم أكدوا أن نجاح هذا البرنامج يظل رهينا بمدى الالتزام بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المبرمجة في آجالها، وإرساء منظومة متابعة وتقييم تمكن من قياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف المرسومة.

وأكد عدد من أعضاء اللجنة أن تحسين الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز يقتضي، إلى جانب تعبئة التمويلات الخارجية، مواصلة إصلاح منظومة الدعم، والحد من الفاقد الطاقى، وتعزيز استخلاص المستحقات، والتصدي لمختلف مظاهر الاعتداء على الشبكات الكهربائية، بما يدعم الموارد الذاتية للمؤسسة ويعزز قدرتها على الاضطلاع بمهامها في أفضل الظروف.

وشدد النواب على أهمية مواصلة تطوير مشاريع الطاقات المتجددة، وتسريع إنجازها، واستكمال الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار في هذا المجال، بما يمكن من الرفع التدريجي لمساهمة الطاقات النظيفة في إنتاج الكهرباء، وتعزيز الأمن الطاقى الوطنى، والتقليص من كلفة إنتاج الطاقة وانعكاساتها على المالية العمومية.

كما أكدوا ضرورة أن ترافق تنفيذ البرنامج الإصلاحي متابعة دورية لمختلف مؤشرات، بما يمكن من تقييم مدى تحقيق النتائج المنتظرة، ويضمن حسن توظيف التمويلات العمومية والخارجية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية التي رصدت من أجلها.

اعتبارا لما أثاره النواب من تساؤلات تتطلب مزيدا من التوضيح، وخاصة فيما يتعلق بمضمون عقد البرنامج المبرم بين الدولة والشركة التونسية للكهرباء والغاز، قررت اللجنة، في ختام جلستها المنعقدة بتاريخ 24 جوان 2026، تأجيل البت في مشروع القانونين إلى حين مدها بعقد البرنامج والاطلاع على مختلف الالتزامات والإصلاحات التي يتضمنها، بما يمكنها من استكمال دراسة الملف على بيئة من جميع عناصره، وترسيخا لدورها الرقابي والتشريعي في التثبث من مختلف الجوانب المرتبطة بالتمويل والإصلاحات المزمع تنفيذها.

وبعد توصل اللجنة بعقد البرنامج والوثائق التكميلية المطلوبة وافقت اللجنة بتاريخ الجمعة 26 جوان 2026 بإجماع الحاضرين.



- قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والميزانية الموافقة على مشروع هذين القانونين بإجماع الحاضرين.

مقرر اللجنة

زينة جيب الله



رئيس اللجنة

ماهر الكتاري



مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025
بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض
المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج
تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس
(عدد 2026/38)

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ
3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة
بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره ثلاثمائة وأربعة وثمانون
مليوناً وثمانمائة ألف (384.800.000) أورو، للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة
وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس.

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025
بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بصفته الجهة المنفذة
لصندوق التكنولوجيا النظيفة والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية
للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة
قطاع الطاقة في تونس
(عدد 2026/39)

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ
3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بصفته الجهة
المنفذة لصندوق التكنولوجيا النظيفة والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية
للكهرباء والغاز بمبلغ قدره ثلاثون مليون (30.000.000) دولارا أمريكيا، للمساهمة في
تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس.